علم الشرق الاوسط

علم الشرق الاوسط لمؤلفه الدكتور اي . مي . وورنجتن ، مدير جمعية المياه الصحية البيولوجية في بريطانيا ، أحد أربعة مؤلفات في سلسلة صدرت كتقارير الى المدير العام لمركز التموين في الشرق الاوسط خلال سني الحرب المنصرمة قدّمها خبراء فنيون أوفدهم استقدمهم مجلس التموين الآنف الذكر لدرس نواحٍ اقتصادية مختلفة في المنطقة التي عرفت عند ذاك بالشرق الاوسط . فعالج الدكتور كين في الجزء الاول منها النمو الزراعي للبلدان الداخلة ضمن نطاق المجلس المذكور ، وبحث الدكتور ألن في الجزء الثالث التعليم الريفي والانعاش ، واستعرض الدكتور رايت صناعة تربية الدواجن والمواشي . وكان الكتاب الذي تواجهه الليلة الحلقة الثانية من السلسلة ، إذ طلب من مؤلفه أن يفحص المشاكل البيولوجية المتعلقة بالموارد غير الزراعية في النطاق الجغرافي المشمول ضمن ادارة مركز التموين للشرق الاوسط . ولقد شملت كلمة الشرق الاوسط في عرف مجلس التموين ومؤلف هذا الكتاب بلداناً كثيرة لا يُقرها الاصلاح الجغرافي فزيادة على الاقطار العربية الداخلة ضمن الجامعة اي مصر وفلسطين وشرق الاردن ولبنان وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن شمل الاصطلاح أيضاً بلاد فارس (إيران) وأمارات الخليج الفارسي وعدن والمحميات والحبشة واريتريا والصومال الافرنسي والبريطاني والسودان وبرقة وطرابلس الغرب وقبرص ومالطة .

قدّم المؤلف تقريره هذا لمركز التموين في آب (اغسطس) ١٩٤٥ أي بعد انتهاء الحرب العالمية في أوربا وطبع في مكتب القرطاسية الملكي بلندن خلال سنة ١٩٤٦ . ومع أن القصد من هذه التقارير الاستفادة من المعلومات الفنية المتجمعة لتسهيل تسيير شؤون الحرب إلا أن الذين قاموا بهذه الدراسات وضعوا أمامهم هدفين الهدف المباشر تمكين المجلس من الاستفادة من موارد الشرق الاوسط الى أكبر حد في تسهيل تسيير الحرب الناشبة والهدف البعيد الذي يعنى بتقديم النصيحة للحكومات المختلفة ذات الشأن في الشرق

الأوسط لتقيام ببرامج إصلاحية طويلة الأمد في المناحي المختلفة التي تعرّض لها الخبراء الأربعة . ولقد كان من حكم القدر أن يتأخر التقرير الذي هو موضوع درسنا عن الدور الذي صار مبدئيًا أنه أتجاه درساً استطلاعيًا شاملاً توجيهيًا تستطيع الحكومات المختلفة أن تسترشد به في أدوارها الإنشائية وبرامجها التي تستهدف تنمية الموارد الطبيعية والثروات الاقتصادية التي من الله بها عليها .

يقع الكتاب في ٤٠٠ صفحة يتبعها الملخص في ١٣ صفحة يتلوها جدول بالمراجع وفهرس متقن لمواد الكتاب ومواضيعه وصفحات الكتاب من القطع المتوسط بحجم ١٥ × ٢٣ سم وهو مشروح بالحرف الصغير ويحتوي على مقدمة وخمسة عشر فصلاً وملخص يعالج المؤلف في كل فصل منها ناحية من موارد البلاد غير الزراعية . فهو بعد أن مهّد في الفصل الأول بالكلام على المشاكل الأساسية تطرّق في الفصل الثاني لبيان ما وصلت اليه دوائر المساحة من مسح البلدان المختلفة وما قصرت عنه حتى هذا التاريخ . وبحث المؤلف في الفصل الثالث الناحية الجيولوجية (علم طبقات الأرض) وما قامت به الحكومات والجامعات والجيش وشركات النفط من درس لطبيعة الطبقات المختلفة من بادية الشرق الأوسط . ويخصص الفصل الرابع لبحث الرصد الجوي وأثره في التنبؤ عن تغيرات الطقس وعلاقتها بالطيران والصحة والمناخ والجراد وهطول الأمطار والزراعة والغلال . أما الفصل الخامس فهو درس لشبكات الأنهر المختلفة وما وصلت اليه الجهود في التحكم في مياه هذه الأنهر لمنفعة الناطقين على ضفافها وفي أحواضها الشاسعة كحوض النيل وحوض الفرات ودجلة وحوض العاصي واليرموك والأردن . واستقلّ الفصل السادس في درس موارد المياه المنفطة كالآبار الارتوازية والأنفية والسواقي والسُبل وعيون الماء وأثرها في الزراعة . أما الفصل السابع فعالج فيه موارد مياه الشرب في المدن والقرى وحقوق المياه وقوانينها متطرقاً الى درس أخواف القرية وسواها من المشاكل كالجفاف والقحط . وعالج المؤلف في الفصل الثامن البحوث العلمية المتعلقة بالنباتات والحيوانات وطرق المحافظة عليها ومنع انقراضها والانتفاع بخواصها . وخصص الفصل التاسع لمشاكل الاحراج وما آلت اليه من تلف وندرة وتأثير ذلك في اقتصاديات البلدان المختلفة والمساعي المختلفة في التحريش من جديد وما يجب ان تستهدفه الحكومات في سياستها الحرشية ، ويتبع ذلك الفصل العاشر المتعلق بصيد الأسماك في البحار الداخلة الخارجية كمورد غذائي مهم لشرق الأوسط ومقدار ما تنتجه هذه المصائد وكيفية تحسينها وزيادة انتاجها . ثم يتلوه الفصل الحادي عشر الذي يعالج المصائد في البحيرات الداخلية والأنهار وبرك تربية الأسماك مع تخصيص أكبر قسم

من البحث في الأمر الأخير لفلسطين حيث تمت هذه الصناعة أكثر مما في غيرها من الأقطار خلال الحرب الأخيرة . ويتناول المؤلف في الفصل الثاني عشر التالي الأمراض والأوبئة التي تنتاب الانسان وطرق علاجها ومنع انتشارها وأساليب تحسين المستوى الصحي. ثم يتبعه بفصل هو الثالث عشر عن التغذية ومستوى المعيشة وانعدام التوزيع اللازم في لائحة الأطعمة التي يحصل عليها النصف الأكبر من السكان ويتدرج من الفصلين السابقين بحكم الطبيعة الى تخصيص الفصل التالي أي الرابع عشر الى درس المستوى الصحي والخدمات الطبية ومستوى الطبابة وكليات الطب والتمريض والمختبرات الطبية وما يتعلق بها. أما الفصل الخامس عشر فهو درس السكان واحصاء عددها والدراسات الاجتماعية والاتجاهات في عدد السكان وكثافتها مع مقابلة لما تقدم خلال العصور السابقة والحاضرة.

وكما سبق وبينا يكون الفصل السادس عشر ملخصاً للدراسات السابقة والتوصي التي شملتها

هذا من وجهة محتويات الكتاب عامة . أما الطريقة التي عالج بها المؤلف كل موضوع من المواضيع المتقدمة بنسبة علاقته لكل من البلدان المختلفة فهو أن يعهد الموضوع ببيان أهميته وعلاقته بالحياة الاقتصادية والاجتماعية عامة ومن ثم يتناول كل قطر على حدة ويبين مدى تلك الناحية فيه ومشاكل ذلك القطر الخاصة . ومن الطبيعي أن تكون هذه المعالجات في كتاب موجز كهذا سطحية تقتصر على الأنوار الرئيسية والنقاط الأولية والمبادىء الأساسية ، إذ لو حاول المؤلف أن يستفيض في بحثه لتجمعت مادة تملأ مجلدات وفقد الدرس صفة تقرير يقدم الى لجنة تعنى في السياسة الاقتصادية العامة لا الخاصة التي تنفرد لكل مشكلة جزئية . ولقد أجاد الخبير من هذه الناحية ووفق في نواحيه العامة والخاصة ففي معالجته مشكلة ترويض مصادر المياه الرئيسية الميسرة من الأنهار التي تجري ضمن حدود وفي أراضي أقطار عدة يوصي في أن تكون المساعي مشتركة بين الأقطار التي يهمها الأمر فتتعاون كلها بواسطة لجنة اشراف دولية للحصول على أنفع المنفعة الممكنة لجميعها بشأن بلدان وادي النيل من الحبشة والسودان ومصر ، وشأن الفرات الذي تسقي مياهه أراضي تركيا وسوريا والعراق (ص ٤٧ وص ٥٣) والأردن الذي ينبع من لبنان وسوريا ويجري بين فلسطين وشرق الأردن ويقتضي أن تشترك في الانتفاع من مياهه جميع هذه البلدان الأربعة (ص ٥٤) والعاصي الذي ينبع في لبنان ويجري أكثر طوله في سوريا وينحدر الى البحر في لواء هاتاي التابع الآن لتركيا (ص ٥٧) . ومن نواحيه القيمة بشأن

موارد المياه أن لا توجه بلدان الشرق الأوسط همها الى استخدام ما لديها من مياه عذبة لتوليد قوى كهربائية إذ ينتج عن ذلك خسارة فادحة لمشاريع البلاد الزراعية . ففي منطقة كهذه كثر فيها النفط وتدنت تكاليفه يمكن الاستعاضة به عن المياه المتعذرة في مشاريع توليد القوة المحركة والراقمة (ص ٦٢) وتتوفر المياه للشؤون الزراعية ولزيادة الانتاج من الأطعمة اللازمة للعدد المتزايد من السكان . وهناك ما يحبذه المؤلف بشأن الاستفادة من جمع مياه الأمطار وحصر المياه الجارية تحت سطح اليابسة في أن تتبع بلدان الشرق بعض الطرق التي اتبعها الأقدمون في جمع هذه المواد المائية كسدود حضرموت وأقنية إيران والخوانج الحجرية في طريق مياه السيول التي استنبطها الأنباط واستخدمها الرومان في برقة وأهالي النقب الأقدمون (ص ٥٨ و٦٤و٧١) الأمر الذي لا مشاحة يعود بفائدة جمة على أحفاد هؤلاء الجدود النبهاء .

* * *

ولقد عالج المؤلف بدقة مشكلة الغابات التي كادت تصبح أثراً بعد عين في بلاد الغابات الكثيفة والاحراش الباسقة قديماً . وبين أهميتها في حفظ التربة ومنع انزلاقها وفي إيقاف هجوم الرمال الساحلية على الأراضي الزراعية ، وفي ايجاد ثروة تدر مدخولاً لا يستهان به ان اعتني في إنشاء غابات أشجار تعطي خشباً للبناء والوقود . وحمل جنابه على المعز حملة شعواء وجعل منها أكبر مجرم يقف حجر عثرة في إيجاد جمال موشحة بالغابات والأحراش ، ولم يُعر أذنه المزارع الذي يستفيد الى درجة بعيدة من تربية الماعز (ص ٩٤ و ٩٥) بل صرّح بمجرم مجرم ، أبيدوه .

ولقد امتدح أيضاً ما تقوم به حكومة فلسطين من غرس أشجار على السواحل الرملية لايقاف حركة الرمال الزاحفة على الأراضي الزراعية (ص ٩٨) وغاب عن باله أن يستشهد بأعمال الأمير فخر الدين المعني الذي غرس أحراش الصنوبر خارج بيروت قبل أكثر من مائتي سنة فمنع الرمال الزاحفة من غزو المدينة (وإغراقها) .

* * *

ومن الطريف فيما أتى المؤلف على ذكره امكانيات زيادة انتاج مصايد الأسماك زيادة كبيرة في أقطار الشرق الأوسط (ص ١١٢ وما يليها) فباستطاعة فلسطين أن تضاعف كمية صيدها من الأسماك وكذلك سوريا ولبنان ، إلا أن الأرقام التي يعطيها المؤلف بهذا الصدد معرّضة للشك أحياناً فهو يزعم أن سوريا ولبنان تصطاد سنوياً ما لا يزيد على ٤٠٠ طن من أسماك البحر المتوسط أي خمس ما يلتقطه صيادو فلسطين من قعر البحر ويزعم أن

الحدود التي تستغلها سوريا وتبلغ أضعافه من نفس المصدر أنظر ص ٢٠٠ إلا أن السيد ... يرتكز على حقائق وضعه عند بحثه في أهم مصايد المياه الداخلية كالبحيرات والأنهار وبرك تربية الأسماك ، ويرى أن الاتجاهات في الناحية الأخيرة التي كانت فيها فلسطين سباقة يجب تشجيعها وإنمائها (ص ١٣٨) .

* * *

ولا مراء أن استعراض المؤلف للأمراض والأوبئة في الشرق الأوسط والتغذية ومستوى الصحي والخدمات الطبية ، التي خصص لها ثلاثة فصول لبحثها ، من أهم مباحث الكتاب وأكثرها فائدة وما يوجه من النقد للتقصير في إنهاء الدراسة في هذا المضمار يستحق كل انتباه من حكومات الأقطار العربية ويجدر بها أن تأخذ برأيي هذا الشيء الكثير .

إن ... سواء لدى الكتاب بعض الأخطاء التي كان بالإمكان تلافيها ، مع أنها في حد ذاتها لا تقلل مطلقاً من قيمة الكتاب العلمية والفائدة التي يمكن جنيها من الاطلاع بتوأميه القيمة وهي التطبيل لمشاكل الأقطار المختلفة من خبير عالم ، فتسمية الكتاب بشرق الأوسط مثلاً . وكان الأجدر بأن يدعى موازنة الشرق الأدنى غير الزراعية وسبق تسميتها ، كما يؤسف أن يخلط المؤلف بين نظام القياس المتري والنظام الانكليزي في الجملة الواحدة فمثلاً في ص ١٤ و ص ٥٠ و ٥١ و ٥٦ وسواها فينتقل في نفس الجملة من الكيلومترات إلى الأقدام وبعدها إلى الأمتار . وهكذا في مقاييس المساحات من الهكتار إلى الفدان الانكليزي والعكس بالعكس مما يرهق تسريعاً في فكر القارىء .

وملاحظة أخيرة نقل أسماء الأماكن بصفة مشوهة فنابلس مثلاً ورد اسمها « رياس » على صفحة ٥٠ وبانياس ورد « كنورياس » على صفحة ٥٦ إلى غير ذلك . أما ما ورد على صفحة ٥٠ من أن هنالك بعض المناطق في سوريا حيث قطعت الغابات قل عنوة لتبقى لتستخدم كمكرمة وأوهار الورد تأمر بقطعه للتصدير .

وبالرغم مما تقدم فإن بعض الهنوات الثانوية لا تنقص من قيمة الكتاب فهو في المجموع درس علمي دقيق ويحسن بالوزراء والمسئولين أن يقتنوه ويدرسوه ويطبقوا أكثر توصياته بالسلام .

بيت المقدس — باسم فارسي